

الصيغ الإسلامية ودورها في الحد من مخاطر التمويل - دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني -

يوسف أحمد يوسف الهدى

قسم المحاسبة || كلية العلوم الإدارية || جامعة أم درمان الإسلامية || السودان

حمزة بشري جمعة أبكر

قسم المحاسبة والتمويل || كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية || جامعة الإمام المهدي || السودان

المخلص: هدف البحث إلى بيان مفهوم وتعريف الصيغ الإسلامية والاختلاف بينها وبين صيغ التمويل الأخرى وإمكانية التعرف على تطبيق صيغ التمويل الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والتعرف على صيغ التمويل الإسلامية التي لها أهمية في توفير معلومات محاسبية للمستثمرين أتبع البحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد مشكلة البحث، المنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات البحث، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل والإمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل، واستخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل، ويوصي البحث بالتوصيات الآتية ضرورة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في البنوك وعلى متخذي القرارات التمويلية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها الصيغ الإسلامية وعلى طالبي التمويل أن يجتنبوا التمويل الذي تقدمه الصيغ غير الإسلامية، لأن ذلك يزيد من مخاطر التمويل ويساعد على انتشار حدة الأزمات الاقتصادية وضرورة تطوير العمالة الخاصة بالصيغ الإسلامية حتى تواكب التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية: الصيغ الإسلامية - مخاطر التمويل - منح التمويل - المعاملات الائتمانية - القرارات التمويلية.

أولاً: الإطار المنهجي:

المقدمة:

يعتبر التمويل من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للأفراد أو الشركات المستثمرة في المجالات المختلفة ونظراً لتعدد صيغ التمويل المختلفة والتي لا تخلو من المخاطر ومخالفاتها الشرعية الإسلامية كانت هذه البداية لفكرة البحث وتوفير ولو قدر بسيط من المعلومات عن صيغ التمويل الإسلامي وأنواعها ودورها في تقليل مخاطر التمويل. إن البنوك تقوم بتقديم وتمويل للأفراد والمؤسسات المختلفة والتي بدورها تقوم بتمويل مشاريعها الاستثمارية المختلفة وهذه هي الفوائد التي يوفرها التمويل للأفراد والمؤسسات، والتمويل الإسلامي لدية صيغ متعددة في تقديم التمويل اللازم لقيام المشروعات سواء أكانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو زراعية وغيرها من المشروعات التي تحتاج إلى التمويل، وتساهم صيغ التمويل الإسلامي بقدر كبير في الحد من المخاطر المتعلقة بالتمويل.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- 1- هل يؤدي تطبيق الصيغ الإسلامية إلى تقليل مخاطر التمويل؟
- 2- هل تساعد الصيغ الإسلامية في الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة؟

3- هل يساعد التمويل وفقا للصيغ الإسلامية إلى نجاح المشروعات الممولة؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- 1- للصيغ الإسلامية أهمية بالغة في الحد من مخاطر التمويل.
- 2- تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من أهم الصيغ التي تساعد في الاستغلال الأمثل لأموال المستثمرين.
- 3- تساهم صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والإنسانية في إطار المعايير الشرعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. بيان مفهوم وتعريف الصيغ الإسلامية والاختلاف بينها وبين صيغ التمويل الأخرى.
2. التعرف على صيغ التمويل الإسلامية التي لها أهمية في توفير معلومات محاسبية للمستثمرين.
3. التوصل إلى أن لصيغ التمويل الإسلامي أهمية بالغة في الحد من مخاطر التمويل.

فرضيات البحث: تتمثل فرضيات البحث في الآتي:

1. تطبيق الصيغ الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
2. استخدام صيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

مناهج البحث:

اعتمد الباحث على المراجع الآتية:

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة. المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد مشكلة البحث، المنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات البحث، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

أدوات البحث:

- أ- المصادر الأولية: (الاستبيان).
- ب- المصادر الثانوية: (المراجع والانترنت).

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: دراسة ميدانية 2018م.
2. الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي _ ولاية النيل الأبيض.

هيكل البحث:

يحتوي البحث على المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، جاءت كما يلي: المقدمة وتشتمل على: أولاً: الإطار المنهجي، ثانياً: الدراسات السابقة، الفصل الأول: التمويل ومخاطره، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم التمويل وأنواعه، المبحث الثاني: مخاطر التمويل، الفصل الثاني: صيغ التمويل الإسلامي، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم وأهداف التمويل الإسلامي، المبحث الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامي، الفصل الثالث: الدراسة الميدانية،

ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني، المبحث الثاني: تحليل البيانات واختيار الفرضيات وأخيراً: الخاتمة، أولاً: النتائج، ثانياً: التوصيات، وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة جميل محمد خطاطية (2007):⁽¹⁾.

تناولت الدراسة مدي مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل الإسلامي يساعد المؤسسات الصغرى في القيام بأنشطتها اللازمة بدون أي مخاطر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلغاء الضوء على بعض الصناعات الصغرى في الأردن وأفاق تطويرها في المستقبل، والتطرق لمشكلة التمويل وكيفية معاملتها بالصيغ الإسلامية.

افتترضت الدراسة أن تطوير المشروعات الصغيرة في الأردن يتطلب حل مشكلة التمويل وحل معوقاتها توصلت الدراسة إلى نتائج منها إن قطاع المشروعات الصغيرة في الأردن يشكل ما بنسبة 94% من عدد المؤسسات الصناعية وأن أهم الصعوبات التي تواجه تطور المشروعات الصغيرة في الأردن وهي مشكلة التمويل التي تعود المؤسسات التمويلية على الأسلوب الربوي الذي يسبب إحجام نسبة كبيرة من طالبي التمويل من اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات لتمويل مؤسساتهم.

اتفقت هذه الدراسة مع هذه البحث في أن الاعتماد على التمويل غير الإسلامي لا يؤدي إلى تطوير المشروعات، لإحجام كثير من إحجام المشروعات عن استخدام وهذه لا يؤدي إلى التنمية، واختلف البحث عن هذه الدراسة في الفرضيات والمشكلة والنتائج التي تم التوصل إليها

2. دراسة محي الدين الطنطاوي (2009)⁽²⁾.

تناولت الدراسة معرفة أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفه الأساليب التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تقديم التمويل الإسلامي، وهدفت الدراسة إلى معرفه العلاقة بين أساليب التمويل الإسلامي ومخاطر التمويل، افتترضت الدراسة أن الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامي يؤدي إلى تخفيض المخاطر المتعلقة بالتمويل ومن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي إن الاعتماد على التمويل الإسلامي يخفض درجة المخاطرة، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على التمويل الإسلامي وذلك لمواجهة المخاطر

اتفقت هذه الدراسة مع البحث في أن كل منهما يحث على ضرورة استخدام الصيغ الإسلامية وتختلف معه في النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها

(1) خطاطية، جميل محمد، (2007)، مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، (الأردن جامعة اليرموك).

(2) الطنطاوي، محي الدين، (2009)، أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل، (جامعة القاهرة، كلية التجارة)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.

3. دراسة رشا على عبد الله (2010) ⁽³⁾.

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وتلخصت مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية تستخدم صيغاً وأنواع متعددة في تقديم التمويل والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتركز الدراسة في المشاكل التي تعترض طريق هذه المصارف وتحاول إيجاد حلول لها، إما أهداف الدراسة فهي تهدف إلى توضيح ما هي المصرف الإسلامي في السودان وفاعلية أدواته في تمويل عجلة التنمية في جميع المجالات الاجتماعية ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التوجه الإسلامي في السودان قديم وللسودان ستة أعضاء في الاتحاد المصرفي الإسلامي، كما أن المصرف يعمل على تحويل الأموال المجمدة إلى مشاريع استثمارية تعود على المجتمع بفوائد كبيرة، ومن توصيات الدراسة الاهتمام بالوظائف الاجتماعية وذلك من أجل توفير التنمية الشاملة وتدريب مع الجهات الرسمية والمصارف الإسلامية في المجالات الفنية والمصرفية في السودان

اتفقت الدراسة مع هذه الدراسة في أنها تناولت إيجاد حلول للمشكلات التي تتعرض طريق البنوك، وتعمل على المساهمة في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واختلفت مع البحث في الفرضيات والأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها

المبحث الأول: مفهوم وأنواع التمويل الإسلامي

أولاً: مفهوم التمويل:

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يركز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة.

التمويل من الناحية الاقتصادية:

تتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادي.

قيل بان التمويل هو: تدبير الأموال في المشروع ⁽⁴⁾، كما قيل بأنه: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذه التمويل قصير أو متوسط أو طويل الأجل ⁽⁵⁾.

ثانياً: أنواع التمويل: ينقسم التمويل إلى مستوي خاص وعام وينقسم حسب الجهة إلى الآتي:

1. التمويل الخاص والذاتي: ويشتمل على مساهمة صاحب أو أصحاب المشروع في التمويل في حين يفهم من التمويل الذاتي استخدام جزء من إيرادات المشروع في عملية التمويل وفق قرارات إدارة المشروع ومن أهم مصادر التمويل الداخلي (أموال الملكية) وهي طويلة الأجل.

(3) عبد الله، رشا علي، (2010) دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، (جامعة النيلين) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل.

(4) حسن، عبد الفتاح دياب، إدارة التمويل في المشروعات الأعمال، سلسلة في مطبوعات المجموعة العربية، ص 31.

(5) خطاطبة، جميل محمد، (1986) التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، ص 6، ونقل عن د. عبدالعزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، (بيروت، دار النهضة).

1. الأسهم العادية: وهي عبارة عن أوراق مالية تعدها الشركات للحصول على الأموال الدائمة ورأس المال ويحمل كل منها قيمة اسمية تمثل جزءاً من رأس المال يقسم إلى عدد من الأسهم تمنح حاملها حق ملكية الشركة وتحمل المخاطر حسب نسبة مساهمته.
2. القيمة الدفترية: وهي قيمة موجودات الشركة في وقت معين مطروقا منها جميع الالتزامات في ذلك الوقت أو حاصل قيمة حقوق المساهمين على عدد الأسهم العادية
3. القيمة السوقية: هي القيمة التي يتم تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية.
4. القيمة التصفوية: وهي نصيب السهم من تصفية موجودات الشركة بعد تسديد حقوق كافة الدائنين وحقوق حملة الأسهم الممتازة ونصيب الأسهم العادية⁽⁶⁾.
- أ- الأسهم الممتازة: تعتبر الأسهم الممتازة من الأوراق المالية ومن مصادر التمويل طويلة الأجل وتقوم بين الأسهم العادية والقروض وهي أيضاً من أموال الملكية.
- ب- الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة من أقل أنواع التمويل تكلفة وأقلها خطورة وإن كان ذلك مرهونا بإتباع الشركة لسياسة حكيمة توازن بين توزيع جزء من الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بالجزء الآخر⁽⁷⁾.

2. التمويل الخارجي:

- أ- القروض: وهي عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقترض يتم بموجبه حصول المقترض على مبلغ من المال يلتزم برده لمقرض في موعد معين تحددها شروط الاتفاق.
- ب- السندات: عبارة عن وثائق ذات قيمة إسمية غير قابلة للتجزئة ولكنها قابلة للتداول يكتب فيها المسئولين وبذلك تصبح اتفاقاً بين الجهة المصدرة له والمكاتب فيها ولا يحق للمكاتب الاشتراك في الجمعية العمومية أو التصويت.
- ج- الاستئجار: وهو الانتفاع بالأصل دون امتلاكه في مقابل دفع مبلغ للمالك وذلك بصيغة دورية تزيد من مخاطر المالية والتأجير.

أولاً: التمويل قصيرة الأجل: وهو أحد مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، ويعتبر هذه النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمنشأة التي تعتمد في تسير فاعليتها وأنشطتها.

ثانياً: مصادر التمويل قصيرة الأجل:

1. الائتمان التجاري: يعتبر الائتمان التجاري واحداً من أهم أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل، وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر، خاصة بالمنشآت الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فوراً، ويعرف على أنه الائتمان الممنوح للمشروع نتيجة شرائه لمواد أولية، أو بضاعة تامة دون دفع قيمة المشتريات نقداً، وهناك نوعان أساسيات للائتمان التجاري وهما⁽⁸⁾:
 - أ- الحساب الجاري (أو الحساب المفتوح).

(6) سليمان، عبدالعزيز عبد الرحيم، (2004) التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال، دن، ص31.

(7) هندي، منير إبراهيم، (1997) الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية المكتب العربي الحديث)، ص 463.

(8) المغربي، د. محمد الفاتح محمود بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 342-343.

- ب- أوراق الدفع.
2. شروط الائتمان التجاري: تتمثل شروط الائتمان التجاري بشروط الشراء الذي يلعب دوراً رئيسياً فيه، وتتحدد شروط الشراء بعاملين أساسيين هما:
- أ- مقدار الخصم المسموح به.
- ب- الفترة الزمنية التي تكون على شكلين هما:
- 1- الفترة الزمنية المسموح بها قبل تسديد قائمة الشراء
- 2- الدفع نقداً قبل الاستلام.
3. التسهيلات الائتمانية المصرفية: التسهيلات الائتمانية المصرفية اتفاقيات مصرفية ائتمانية تلتزم البنوك بموجبها بتقديم قروض قصيرة الأجل بحد أقصى لا تتعدد ويحدد هذا الحد الأقصى للقروض على ضوء المركز المالي للشركة وقدرتها الاقتراضية واحتياجاتها التمويلية والتدفقات النقدية المتوقعة للشركة، وهناك نوعان من التسهيلات الائتمانية هما:
- أ- التسهيلات الائتمانية المحددة.
- ب- التسهيلات الائتمانية المتجددة.
1. السحب على المكشوف: يستخدم السحب على المكشوف لفترة زمنية أطول من تسهيلات الصندوق قد تصل إلى سنة كاملة وهو أكثر تطابقاً منه، حيث أن البنك يخصص حسابات مدينه للمؤسسة التي تعمل ضمان حساباته الجارية.
2. التمويل متوسط الأجل: يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشاريع الموسمية أو الاحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعاليات والأنشطة الجارية للمشروع، لذلك فهو يمتاز بما يسمى بالتصفية الذاتية⁽⁹⁾.
3. التمويل باستئجار الأصول
4. التمويل طويلة الأجل: يمثل التمويل طويلة الأجل الأموال التي تتوفر للمشروع لتمويل القروض الاستثمارية المتاحة، وتمثل التزام على المشروع كشخصية معنوية مستقلة، أن هذه الالتزام يضيف عبئاً آخر على المدير المالي للمشروع.

أولاً: التمويل عن طريق حقوق الملكية:

1. الأسهم العادية: تعتبر الأسهم العادية أحد مصادر التمويل طويلة الأجل في المشروع، ويلجأ إليها المدير المالي عندما تقتضيه ضرورة مصادر طويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد، أو لضرورات التطوير في المشروع، وتمتاز الأسهم العادية بأن لها حقا غير محدد في أرباح المشروع وأصوله ويأتي دور تعيين السهم العادي من أرباح المشروع بعد أن يأخذ السهم الممتاز⁽¹⁰⁾.

(9) مرجع سبق ذكره، ص 58

(10) المغربي، د. محمد الفاتح محمود بشير، تمويل مؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 363-364.

الفصل الثاني: مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي

تتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي، ومن هذه التعاريف ما يلي:
ما ذهب إليه البعض من أن التمويل الإسلامي هو: أن يقوم الشخص بتقديم ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كلاً منها ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.⁽¹¹⁾

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن يشمل التمويل الذي يكون من الدولة أو من المؤسسات المالية والمصرفية⁽¹²⁾، فهذا التعريف يشتمل على كافة أنواع التمويل سواء كان بين شخصين أو بين شخص ومؤسسة مالية أو بينه وبين الدولة، كما يشمل التمويل الاستثماري والتمويل التطوعي⁽¹³⁾.

وجه الخلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي

توجد بعض الفروق الجوهرية التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري عن التمويل الربوي لا سيما لما يتميز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوافر في التمويل الربوي.

تعريف التمويل: لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تبايناً بين تعاريفه عند الاقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزءاً من الإدارة المالية، كما يعرف على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات، ويمكن أن نخلص من التعريفين السابقين إلى أن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الانتاجية بقصد انتاج السلع والخدمات⁽¹⁴⁾.

ويرى الباحثان أنه أشمل تعريف وذلك للآتي لأنه أكد أن التمويل علم قائم بذاته وله مفاهيمه وأهدافه إطاره العلمي ومجال تطبيق يستند عليه، وأن وظيفة التمويل الأساسية هي الحصول على الأموال للاستخدام الأمثل وذلك باختيار المصدر الأمثل الذي يحقق أهداف المنشأة.

-
- (3) السرطاوي، د. فؤاد، (1999) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص (عمان، دار المسيرة) 'الطبعة الأولى' ص 97.
(4) قحف، د. منزر، (1991) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي 'تحليل فقهي واقتصادي' (جده/ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) الطبعة الأولى ص 12.
(13) فرجان، د. محمد عبد الحميد محمد، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة 'دراسة لأهم مصادر التمويل، (بدون طبع)، (بدون تاريخ)، ص 31.
(14) المغربي، د. محمد الفاتح محمود بشير، (2016) التمويل والاستثمار في الإسلام، (عمان، العبدلي، مركز جوهره القدس التجاري)، الطبعة الأولى، ص ص 13-14.

ثانياً/ أهمية التمويل: يعتبر التمويل مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في إشباع الحاجات المتنوعة، ويتمثل التمويل في المهام الآتية:

1. تكييف الوسائل المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الفردية والاجتماعية.
2. تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة المرهبة للمخصصات المالية.
3. تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي يجب إنجازها على مستوى المؤسسات⁽¹⁵⁾، إن مصادر الحصول على الأموال أو الأصول يمكن أن تكون مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة أو مصادر خارجية، كما يقوم التمويل بحساب العائد والتكلفة المتوقعة بالنسبة لكل أصل أو استخدام إضافي للأموال⁽¹⁶⁾.

أهداف ودوافع التمويل: إن الهدف الأساسي الذي تهدف إليه كل مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها والتزاماتها⁽¹⁷⁾.

وهناك أهداف أخرى تتمثل في الآتي:

- 1- استخدام الموارد التي تم الحصول عليها والاستخدام الأمثل بشكل يؤدي إلى زيادة فعاليات وإنجازات المؤسسة.
- 2- تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى.
- 3- تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي للشركة.
- 4- تحقيق أقصى قيمة حالية للمنشأة ولأصحابها، أي تعظيم الربح في الأجل الطويل، وتحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال إلى الشركة واستخدامها فيما يحقق الأهداف طويلة الأجل⁽¹⁸⁾.

كما تتمثل دوافع التمويل في الآتي:

- 1- في اقتصاديات السوق وذلك لوجود الربحية والمنافسة الحادة بين المؤسسات الاقتصادية.
- 2- تطوير النشاط الاقتصادي وفق الأسس المالية والمحاسبية المعتمدة.
- 3- زيادة مقدرة المنشأة التمويلية التي تدعم إمكانية المنشأة على زيادة طاقتها الانتاجية.

المبحث الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فالمصارف الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى التنمية في المجتمع، ومن أبرز صيغ التمويل الإسلامي ما يلي:

أولاً: المضاربة: كلمة المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السير فيها، وتسمي عند أهل المدينة بالقراض من كلمة قرض، وتعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر شارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف في الربح بنسبة معلومة من الإيراد⁽¹⁹⁾.

(15) عبد الله، شوقي حسين عبد الله، (1980) التمويل والإدارة المالية، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية) ص 25.

(16) المغربي، د. محمد الفاتح محمود بشير، مرجع سابق، ص 46.

(17) برجام، فرديويستون ويوجين، ترجمة عبدالرحمن حالة بلية، عبدالفتاح السيد سعد النعماني، مرجع سابق، ص 2927.

(18) عبدالله، شوقي حسين، مرجع سابق، ص 25.

(19) إرشيد، محمود عبدالكريم، (2007) الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، (عمان، دار النفائس)، ط 2، ص 4140.

1- أدلة مشروعية المضاربة من القرآن الكريم:

قوله تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله). سورة المزمل الآية (20)⁽²⁰⁾.

ثانياً/ المشاركة:

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من قبل الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة

1- تعريف المشاركة: يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح، والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية⁽²¹⁾.

ثالثاً/ المرابحة: هي بيع يمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل ثمن شراؤه من البائع الأول مع هامش من ربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل: جنية سوداني أو نسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ما شابه ذلك.

المرابحة لغة: المرابحة مفاعلة من الربح، قال بن منظور: الربح والرباح في المتجر، وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً وقد أربحه مالاً مرابحة أي على الربح بينهما، وبعث الشيء مرابحة فيقال بعته: السلعة مرابحة وكذلك اشترته مرابحة ولا بد من تسميته ربحاً⁽²²⁾.

بيع المرابحة: هو بيع السلعة بالثمن الأول الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو بنسبة من الثمن الأول⁽²³⁾.

رابعاً/ بيع السلم: هو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمي بيع السلف، فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفقه في سلعته⁽²⁴⁾.

خامساً/ الاستصناع: الاستصناع في اللغة طلب الصنعة، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصنع الشيء، أي دعا إلى صنعه، أما في الاصطلاح فهو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده وبأصناف مخصوصة وثمان محدد⁽²⁵⁾.

سادساً/ التورق: التورق في اللغة هو طلب الورق أي الدراهم، حيث تعني كلمة ورق دراهم الفضة، والتورق في الاصطلاح هو شراء سلعة معينة وإعادة بيعها لطرف ثالث بغرض الحصول على نقد.

شروط التورق:

- أ- لا يمكن للمصرف أن يقوم ببيع السلعة (نقداً أو آجلاً) للعميل قبل شرائها.
- ب- يمكن أن يتم الشراء نقداً أو مؤجلاً أو على أقساط.

(20) علي، شلهوب محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، مرجع سابق، ص 432.

(21) ابن عابدين، تكميلية فتح القدير، الجزء الثامن، ص 451.

(22) محمد، شلهوب علي، شؤون النقود وأعمال البنوك، مرجع سابق، ص 427.

(23) ابن منظور، (1990) لسان العرب الجزء الثاني، (دار الفكر للطباعة)، ط 1، ص 442.

(24) الحناوي، محمد صالح، (2001) المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، (القاهرة. الدار الجامعية)، ص 72.

(25) إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 117.

- ج- يجب أن تكون السلعة التي سيشتريها العميل موجودة في مخازن البائع في لحظة البيع.
- د- يجب أن يمكن المصرف عملية من قبض السلع إن طلب ذلك، وأن ينقلها لأي مكان يشاء أو يبيعها لمن شاء مباشرة أو توكيلاً، كما أنه يمكن أن يوكل المصرف عنه في ذلك إذا شاء⁽²⁶⁾.

سابعاً/ الإجارة: الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصورة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة⁽²⁷⁾.

ثامناً/ البيع الأجل (البيع بالتقسيط): البيع الأجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه، وعادة ما يسدد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات وأقساط.

تاسعاً: المزارعة وشروطها: هي عبارة عن دفع الأرض من مالكيها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المشاركة بين طرفين، الطرف الأول يمثله المصرف الإسلامي، والطرف الثاني يمثله صاحب الأرض (المزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.

شروط المزارعة:

1. أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والعامل عليها) من النواحي القانونية والنوايا السلوكية.
 2. أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها.
 3. بيان مدة الزراعة إن كانت مثلاً لسنة أو سنتين أو لمدة معلومة.
 4. بيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع⁽²⁸⁾.
- عاشراً: المساقاة: المساقاة لغة: مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم الشخص بسقي النخيل أو الكروم ومصالحتها، ويكون له من ربحها جزء معلوم.
- اصطلاحاً: هي معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها⁽²⁹⁾.

الحادية عشر: القرض الحسن:

عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضاً بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية⁽³⁰⁾.

(26) مرجع سابق، ص 426.

(27) زكريا، وحيد أحمد، دليل إلى العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 286.

(28) حسن، صوان محمد، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص 177 - 178.

(29) إرشيد، محمود عبد الكريم، مرجع سابق ذكره، ص 150.

(30) صوان، محمود حسن، مرجع سابق ذكره، ص 187.

المبحث الثاني: مفهوم مخاطر التمويل المصرفي

أولاً: مفهوم التمويل: كلمة مخاطر جمع خطر، ومنها الفعل يخاطر، ويدور معناها حول التعرض للإهلاك، كما تعرف المخاطر بأنها حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها⁽³¹⁾، وببساطة شديدة يمكن تعريف المخاطر على أنها إمكانية أو احتمال حدوث خسارة.

تنقسم مخاطر التمويل المصرفية إلى ثلاثة أنواع:

- أ- المخاطر النظامية
- ب- مخاطر أسعار الفائدة
- ج- مخاطر السوق

1. مخاطر التضخم والائتمان:

1. إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود سيؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، لأمر الذي يؤدي إلى مأزق مالي وربما عسر مالي كذلك لصاحب المشروع بعدم تمكن من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة⁽³²⁾.
2. مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقليل مقدار المصرف على الإبقاء بالتزاماته التي حانت أجلها⁽³³⁾.
3. المخاطر غير النظامية: هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره.

المخاطر المختلطة:

هي التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر النظامية والغير نظامية وتتكون من الآتي:

- 1- مخاطر الرفع التشغيلي
- 2- مخاطر الرفع المالي

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر:

أن إدارة المخاطر باتت من أهم الموضوعات بالنسبة للشركات التي فرضت الأزمة المالية العالمية وجودها على جدول أعمال الشركات، والمخاطر قد تكون دولية أحياناً نتيجة تبني سياسات واستراتيجيات تعتمد على معدلات عالية من المخاطر⁽³⁴⁾، والمخاطر ليس دائماً سيئة بل كثير من الأحيان تتحقق عوائد مرتفعة للشركات لكن يجب النظر إليها على أنها شيء يمكن التعامل معه وحماية الشركات منه.⁽³⁾

(31) الموقع الإلكتروني، www.past

(32) شموط، كنجو مروان، كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(33) خربوش - الرشيد، حسين علي، عبدالمعطي رضا، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(34) خان، طارق حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ثالثاً: طرق قياس المخاطر:

- تقاس مخاطر الاقتراح الاستثماري أي مدي تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين الأولى بيانية والأخرى كمية.
1. الأسلوب البياني لقياس المخاطر: من الممكن وضع البيانات في صورة رسم بياني باستخدام الأعمدة، حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الاقتصادية، بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل احتمال⁽³⁵⁾.
 2. الأسلوب الكمي لقياس المخاطر: يأتي أسلوب الرسم البياني فكرة عن حجم المخاطر التي ينطوي عليها التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري، غير أنه يفشل في التزويد بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر، لذا المقترح استخدام أسلوب كمي حتى تتمكن من إجراء قياس دقيق لحجم المخاطر التي ينطوي عليها كل اقتراح⁽³⁶⁾.
يمكن أن نميز في هذا الصدد الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر الكلية (المخاطر العامة والمخاطر الخاصة والمخاطر النظامية والمخاطر الغير النظامية) وبين الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر النظامية فقط.

رابعاً: قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات التاريخية:

إن المخاطر في هذه الحالة تنشأ من عدم تجانس النتائج (العوائد) لذلك منها تقاس بمقاييس التشتت، قد يثبت أن التباين هو أفضل المقاييس.

1. قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات: تعني بها قياس المخاطر المستقبلية وفي هذه الحالة يختلف الوضع لو كانت الحالات المستقبلية غير متوقعة أي أنها غير معروفة بالضبط ولكن احتمال حدوثها معروف أو يمكن تقدير احتمال حدوثها في المستقبل أو بناء على تجربة المؤسسة في الماضي وعندما يتم استخراج القيمة المتوقعة لحدوث هذه الحالات واستعمال هذه القيم بدلاً من المتوسط الحسابي في معادلات التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف أي إن المخاطر في هذه الحالة تتألف من عدم التأكد من حصول وتجانس العوائد⁽³⁷⁾.

2. علاقة العائد والمخاطر بالاستثمار والتمويل:

عندما يقوم أي شخص رشيد بصرف إنفاق يكون السؤال لدية دائماً هل المكاسب من هذا الإنفاق تستحق؟ إن القرار يحول مقارنة بين المكاسب والمنافع أو العائد المتوقع وبين التكاليف المرتبطة بهذا الإنفاق أو المغامرة وبالتالي يتطلب الأمر حساب المنافع التي يمكن أن تتحقق بالدخول في المشروع المعين مقارنة مع قيم مختلف البدائل الأخرى التي كان من الممكن شرائها بنفس المبلغ من النقود وببنفس المجهودات والوقت، هذا إذا كان قرار على مستوى الفرد قرار بسيط سهل فإن قرار الاستثمار أصعب من قرار الإنفاق الجاري، فالمنافع أو العوائد المتوقعة ليس من السهل تقييمها لأنها تقع في المستقبل وعلي فترات، وهناك غموض حولها⁽³⁸⁾.

(35) جبر، هشام، (2008) إدارة المصارف، (القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع)، ص 23.

(36) رمضان، زياد، (1998) الإدارة المالية في شركات المساهمة، (عمان، دار الصفاء للنشر)، الطبعة الأولى، ص 400.

(37) الموقع الإلكتروني، www.usere.EZ.documents

(38) الموقع الإلكتروني، www.caamSF.com

4- عرض ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: تطبيق الصيغ الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
جدول (7/2/3) التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية لأولى

معيار النتيجة					العبارات
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
-	-	-	14 %63.6	8 %36.4	1/عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
-	-	-	11 %50	11 %50	2/عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
-	-	-	12 %54.5	10 %45.5	3/الإلمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
-	-	-	13 %56.1	9 %40.9	4/استخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.
-	-	-	10 %45.5	12 %54.5	5/عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
-	-	-	14 %63.6	8 %36.4	6/وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2018م.

جدول (8/2/3) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1/عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.	4.36	0.49	1.63	1	0.201
2/عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.	4.50	0.51	0.00	1	1.000
3/الإلمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.	4.45	0.50	0.18	3	0.670
4/استخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.	4.40	0.50	0.72	2	0.393
5/عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.	4.54	0.50	0.18	1	0.039

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
6/وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.	4.36	0.49	1.63	1	0.067

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (8/2/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.36) بانحراف معياري (0.49) كما بلغت قيمة كاي تربيع (1.63) بمستوى معنوية (0.201) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.50) بانحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كاي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.50) بانحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كاي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.670) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على الإلمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.40) بانحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كاي تربيع (0.727) بمستوى معنوية (0.394) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن استخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.54) بانحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كاي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.039) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.36) بانحراف معياري (0.49) كما بلغت قيمة كاي تربيع (1.636) بمستوى معنوية (0.067) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.

الفرضية الثانية: استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
جدول (10/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الثانية:

معيار النتيجة					العبارات
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
-	-	-	15 %68.2	7 %31.8	1/الإمام بمجالات استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	21 %95.5	1 %4.5	2/وجود إدارة رشيدة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	20 %25	2 %70	3/عدم إتباع الإجراءات السليمة في استخدام الصيغ الإسلامية عند اتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	17 %77.3	5 %22.7	4/عدم التخطيط السليم واتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	21 %95.5	1 %4.5	5/وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
-	-	-	19 %86.3	3 %13.6	6/تدريب وتأهيل العاملين بكيفية استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2018م.

جدول (11/2/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1/الإمام بمجالات استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.31	0.47	2.90	1	0.201
2/وجود إدارة رشيدة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.04	0.21	18.18	2	0.088
3/عدم إتباع الإجراءات السليمة في استخدام الصيغ الإسلامية عند اتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.09	0.29	14.72	3	0.000
4/عدم التخطيط السليم واتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.22	0.42	6.54	1	0.000
5/وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.04	0.21	18.18	1	0.011
6/تدريب وتأهيل العاملين بكيفية استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.	4.13	0.35	11.63	3	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (11/2/3) ما يلي:

- 1- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.31) بانحراف معياري (0.47) كما بلغت قيمة كأي تربيع (2.90) بمستوى معنوية (0.201) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على الإلمام بمجالات استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
- 2- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.04) بانحراف معياري (0.21) كما بلغت قيمة كأي تربيع (18.18) بمستوى معنوية (0.088) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن وجود إدارة رشيدة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
- 3- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.09) بانحراف معياري (0.29) كما بلغت قيمة كأي تربيع (14.72) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على عدم إتباع الإجراءات السليمة في استخدام الصيغ الإسلامية عند اتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
- 4- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.22) بانحراف معياري (0.42) كما بلغت قيمة كأي تربيع (6.54) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم التخطيط السليم واتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال.
- 5- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.04) بانحراف معياري (0.21) كما بلغت قيمة كأي تربيع (18.18) بمستوى معنوية (0.011) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
- 6- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.13) بانحراف معياري (0.35) كما بلغت قيمة كأي تربيع (11.63) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تدريب وتأهيل العاملين بكيفية استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة..

جدول (14/2/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الثانية:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كأي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1/وجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية لمنح التمويل تزيد من فرص نجاح المشروعات الممولة.	4.09	0.29	14.72	1	0.001
2/معرفة المستثمرين بمزايا الصيغ الإسلامية واتخاذ قراراتهم بتمويل مشروعاتهم عن طريقها يؤدي إلى نجاح المشروعات الممولة.	4.13	0.35	11.63	3	0.001
3/تعامل المؤسسات بالفوائد الربوية عند منح التمويل بالصيغ غير الإسلامية يؤدي إلى فشل المشروعات.	4.18	0.39	8.90	2	0.003

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كأي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
4/يشجع التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية عمليات الاستثمار مما يؤدي إلى نجاح المشروعات الممولة.	4.50	0.51	0.000	1	1.000
5/عدم تمويل المشروعات الاستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية لا يضمن نجاح المشروعات الممولة	4.50	0.51	0.000	3	0.100
6/يعمل التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلى جذب المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى نجاح المشروعات الممولة	4.45	0.50	0.18	2	0.670

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (14/2/3) ما يلي:

- 1- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.09) بانحراف معياري (0.29) كما بلغت قيمة كأي تربيع (14.72) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على وجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية لمنح التمويل تزيد من فرص نجاح المشروعات الممولة.
- 2- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.13) بانحراف معياري (0.35) كما بلغت قيمة كأي تربيع (11.63) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن معرفة المستثمرين بمزايا الصيغ الإسلامية واتخاذ قرارهم بتمويل مشروعاتهم عن طريقها يؤدي إلى نجاح المشروعات الممولة.
- 3- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.18) بانحراف معياري (0.39) كما بلغت قيمة كأي تربيع (8.90) بمستوى معنوية (0.003) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على تعامل المؤسسات بالفوائد الربوية عند منح التمويل بالصيغ غير الإسلامية يؤدي إلى فشل المشروعات.
- 4- . بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.50) بانحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يشجع التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلى عمليات الاستثمار مما يؤدي إلى نجاح المشروعات الممولة.
- 5- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.50) بانحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم تمويل المشروعات الاستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية لا يضمن نجاح المشروعات الممولة.
- 6- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.45) بانحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.670) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يعمل التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلى جذب المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى نجاح المشروعات الممولة.

الخاتمة

أولاً: النتائج: بناءً على التحليل تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- 1- وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
- 2- الإمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
- 3- استخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

- 1- ضرورة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في البنوك.
- 2- على متخذي القرارات التمويلية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها الصيغ الإسلامية وعلى طالبي التمويل أن يجتنبوا التمويل الذي تقدمه الصيغ غير الإسلامية، لأن ذلك يزيد من مخاطر التمويل ويساعد على انتشار حدة الأزمات الاقتصادية.
- 3- ضرورة تطوير العمالة الخاصة بالصيغ الإسلامية حتى تواكب التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابن عابدين، تكميلية فتح القدير، الجزء الثامن.
- ابن منظور، (1990) لسان العرب الجزء الثاني، (دار الفكر للطباعة)، ط1
- إرشيد، محمود عبد الكريم، (2007) الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، (عمان، دار النفائس)، ط2.
- براجام، فردويستون ويوجين، ترجمة عبدالرحمن حالة بلية، عبدالفتاح السيد سعد النعماني، مرجع سابق.
- جبر، هشام، (2008) إدارة المصارف، (القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع).
- حسن، عبد الفتاح دياب، إدارة التمويل في المشروعات الأعمال، سلسلة في مطبوعات المجموعة العربية.
- الحناوي، محمد صالح، (2001) المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، (القاهرة. الدار الجامعية).
- خطاطبة، جميل محمد، (1986) التمويل اللاربي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، ، ونقلًا عن د. عبدالعزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، (بيروت، دار النهضة).
- خطاطبة، جميل محمد، (2007)، مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، (الأردن جامعة اليرموك).
- رمضان، زياد، (1998) الإدارة المالية في شركات المساهمة، (عمان، دار الصفاء للنشر)، الطبعة الأولى.
- السرطاوي، د. فؤاد، (1999) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص (عمان، دار المسيره) " الطبعة الأولى.
- سليمان، عبدالعزيز عبد الرحيم، (2004) التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال، دن.
- الطنطاوي، محي الدين، (2009)، أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل، (جامعة القاهرة، كلية التجارة)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
- عبد الله، رشا علي، (2010) دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، (جامعة النيلين) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل.

- عبد الله، شوقي حسين عبد الله، (1980) التمويل والإدارة المالية، (القاهرة، مكتبة النهضة الغربية).
- فرحان، د. محمد عبد الحميد محمد، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ' دراسة لأهم مصادر التمويل، (بدون طبع)، (بدون تأريخ).
- قحف، د. منزر، (1991) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ' تحليل فقهي واقتصادي' (جده ' المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) الطبعة الأولى.
- المغربي، د. محمد الفاتح محمود بشير، (2016) التمويل والاستثمار في الإسلام، (عمان، العبدلي، مركز جوهرة القدس التجاري)، الطبعة الأولى.
- هندي، منير إبراهيم، (1997) الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية المكتب العربي الحديث).

ثانياً: المواقع الالكترونية

- www.past
- www.usere.EZ.documents

Islamic formulas and their role in reducing the risks of financing – Applied Study on Faisal Islamic Bank of Sudan –

Abstract: The problem of research was that the application of Islamic formulas would reduce the risk of financing and help the Islamic formulas in the optimal use of invested funds to make the projects successful and prevent the dealing with the profit that causes economic crises as well as their contribution to achieving economic, social and human development within the framework of legal standards. To the definition of the concept and variance in Islamic formulas and the difference between them and other forms of financing and the possibility to identify the application of Islamic financing formulas in accordance with the principles of Islamic law, and identify the forms of Islamic finance, which are important in providing accounting information For investors, the research followed the historical method to track the previous studies related to the subject of the study, the deductive approach to determine the dimensions of the research problem, the inductive approach to the selection of research hypotheses, the analytical descriptive approach to the case study and the research reached several results, including the existence of legitimate control in the application of Islamic formulas when granting funding leads to Reducing the risk of financing and familiarity with the provisions of credit transactions in Islamic Shari'ah limits the risk of financing. The use of Islamic formulas by the investors reduces the risks related to financing. The research recommends the following recommendations: Islamic financing formulas in banks and financial decision makers rely on the accounting information provided by Islamic formulas and the applicants must avoid funding provided by non-Islamic formulas, as this increases the risk of financing and helps spread the severity of economic crises and the need to develop the employment of Islamic formulas to keep up with development Which occurred in information technology.

Keywords: Islamic formulas - risk of financing - granting funding - credit transactions - financial decision.